ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ورقة تحليلية بعنوان:

"الحق في التعليم في الصومال .. لماذا لا تدور العجلة؟"

مقدمة

يعتبر التعليم في الصومال أحد أهم القطاعات المتضررة من جراء فشل الحكومة الصومالية. فلا يزال التعليم في الصومال إلى اليوم في آخر الترتيب وفقاً لتصنيفات وتقارير الأمم المتحدة وآخرها تقرير اليونيسكو لجودة التعليم لعام ٢٠٢٠. فالتعليم في الصومال وتأثره جراء كل حقبة سياسية مرت بها البلاد كان ولا يزال شاهداً على حالة فشل الدولة وعجزها عن القيام بمهماتها تجاه البلاد، حيث أن مقومات الصحة والتعليم والخدمات المجتمعية والاستثمار كلها مؤشرات تعكس حالة الاستقرار في البلاد، فالدولة غير المستقرة تنتشر فيها حالات الأمية والتسرب من العجلة التعليمية، بل وأن فشل عملية التعليم وتفشي الجهل قد يؤدي لتوجه الأفراد نحو مسارات ضالة وغير سوية وإنتشار الحركات الإرهابية بل ومجموعات القرصنة أيضاً.

وبما أن الصومال مرت بالعديد من التغييرات السياسية تأثر التعليم وفقاً للميول الدينية للقيادة السياسية تارة، وتارة أخرى وفقاً لتركات الاستعمار كما في حالة أرض الصومال حيث تختلف جودة التعليم بين الصومال وأرض الصومال التي كانت تحت الاستعمار البريطاني وترك الاستعمار بصماته فيها، واليوم نجد أن التحالفات السياسية الخارجية للصومال وصل أثرها هي الأخرى للعملية التعليمية؛ مثل التدخل التركي الذي تمكن من استخدام التعليم كقوة ناعمة للتأثير على الداخل الصومالي من خلال التعديلات الأخيرة على النظام التعليمي في البلاد وهو ما لم يكن حدوثه ممكناً اذا كانت هناك اهتمام واضح من حكومة تضم مؤسسات متخصصة وذات رؤية واضحة وخطط مدروسة للنهوض بالعملية التعليمية في الدولة.

أولاً: إشارات عن الوضع الحالي للحق في التعليم في الصومال

وصل الحكومة الصومالية الحالية إلى سدة الحكم في ظل مشهد سياسي وأمني متوتر. وكان ملف التعليم واحداً من أهم الملفات التي تمثل تحدياً للحكومة، فالمواطن البسيط يعنيه بالمقام الأول التغييرات الملموسة في واقعه وذلك من خلال بناء مؤسسات تهتم بملف التعليم في الدولة وتسعى لتطويره.[١]

[١] مستقبل الصومال بقيادة الرئيس الجديد فرماجو، الجزيرة. نت، ٢٠ فبراير ٢٠١٧، https://cutt.us/542YA

وفي كلمته في المداولات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩ شدد الرئيس محمد عبدالله فرماجو على أهمية التعليم في تحقيق التنمية والسلام في بلاده داعياً إلى تعبئة الجهود وقائلاً إن التنمية في أي مكان تبدأ بالدعم الوطني والدولي للتعليم بكافة أشكاله، وأوضح أن التوسع في خدمات التعليم في الصومال عبر القطاعين العام والخاص في كافة مراحل التعليم تمثل دليلا كبيراً على التعافي الوطني، وأضاف أن تقديم خدمات التعليم عالية الجودة هي من أهداف حكومته الأساسية لأن ذلك أساسي لجيلنا الشاب ليتمكن من المواكبة وتحقيق التقدم بهدف المنافسة في الاقتصاد العالمي والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وتطرق إلى أهمية التعليم في تحقيق السلام وبناء الدولة مشيراً إلى وضع برنامج إصلاحات طموح يهدف إلى توسيع الوصول إلى تعليم الأطفال وشباب وشابات الصومال.[٢] ومع كل ذلك، فالواقع أن قطاع التعليم ١ لا يزال يعاني من مشاكل عدة.

أ. <u>تعليم المرأة في الصومال: أكثر من يواجه المشاكل</u>

أن الغالبية العظمى من النساء لا يجدن فرصاً للتعليم بسبب الظروف الحياتية والإنسانية في البلاد. فلا تزال المرأة الصومالية الطرف الأضعف في الصراع. ويعتبر تعليم الفتيات تحدياً صعبًا في الصومال ولاسيما في وسط البلاد وجنوبها إذ أن الآباء والأمهات يميلون لإبقاء الفتيات في المنزل للمساعدة في الأعمال المنزلية وتبقي الأعمال المنزلية الفتيات منشغلات عن الذهاب إلى المدرسة. ويعتقد أولياء الأمور بأن على بناتهم البقاء في المنزل للمساعدة في القيام بتلك الأعمال حيث تعاني الفتيات من تدني احترام الذات وافتقار الاهتمام بالتعليم بسبب معايير اجتماعية تشجع تعليم الأولاد فقط، وتفضل العديد من الأسر تزويج الفتيات في سن مبكرة بعد خضوعهن لعملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إذ ليس هناك مكان للفتيات من الأطفال في الصومال بسبب انتشار زواج الأطفال على نطاق واسع من خلال الثقافة والدين.

وتشهد الصومال واحدة من أدنى معدلات الالتحاق بالمدارس في سن التعليم الابتدائي في العالم، حيث أن ما نسبته ٣٠ في المئة من الأطفال فقط مسجلون في المدارس، وتشكل الفتيات نسبة ٤٠٪ فقط من أولئك الطلاب. وعادة ما تنخفض نسبة الفتيات عند انتقالهن إلى الصفوف الأعلى بسبب خضوعهن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث فيزداد تسربهن من المدرسة. كما أن عدداً كبيراً من التلميذات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١١ و١٢ عاماً لا يرجعن الى

[٢] الرئيس الصومالي القضاء على الإرهاب والفقر بحاجة إلى استراتيجيات شاملة، أخبار الأمم المتحدة، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩، https://news.un.org/ar/story/2019/09/1040432 ، تاريخ الزيارة ١٩ يناير ٢٠٢١.

الدراسة بعد الإجازة المدرسية، ويثير هذا قلق الجميع في قطاع التعليم الصومالي، إذ يتراجع عدد الفتيات في المدارس سنوياً.[٣]

ويعزو البعض تفشي الجهل بين نساء الصومال أنفسهن إلى ضعف الوعي لدى الأسر التي لا تزال ترى أن تعليم المرأة غير ضروري، بالإضافة لانتشار الفقر وعدم توافر التعليم المجاني جعل الأسر ذات الدخل المحدود تفضل إرسال أبنائها الذكور فقط إلى المدرسة، فوفقًا للأمم المتحدة نحو ٤٥٪ من النساء يتزوجن قبل سن ١٨ نصفهن قبل سن ١٥ و٩٨٪ من النساء الصوماليات تعرضن للختان، إذ أن بعض العائلات تتزوج بناتها لتخفيف العبء الاقتصادي أو لكسب الدخل ويفكر آخرون في ضمان مستقبل بناتهم أو حمايتهن.[٤]

ب. تعليم الأطفال في الصومال

في الدول المليئة بالصراعات مثل الصومال توفر النزاعات المسلحة بيئة خصبة لاستقطاب الأطفال واستغلالهم بشتى الطرق المادية والإيديولوجية من أجل الزج بهم في الصفوف الأمامية للمعارك، إذ أن جدلية الحرب تولد جوعًا والجوع يخلق صراعًا، حيث يمكن للأطفال المحرومين من حاجياتهم الأساسية كالغذاء والصحة والأمن، الذهاب إلى القتال من أجل تحصيل الطعام وتحقيق القوة التي يفتقدونها من خلال حملهم السلاح.

وكغيرهم من أطفال العالم، يحلم الصوماليون بتعليم جيد والأهم من ذلك تعليم آمن حيث لا يتعرضون للقتل والإصابات الناجمة عن الهجمات المتواصلة للمليشيات المسلحة على المدارس والمؤسسات التربوية أو للاختطاف وجرائم الاغتصاب وغيرها من الانتهاكات الجسدية التي تعيق حصولهم على أحد حقوقهم الأساسية فيما تعجز مخيمات النازحين عن توفير الظروف الملائمة التي تساعد الأطفال على مواصلة تعليمهم، حيث ليس هناك من سبيل للتعليم أمام الأطفال النازحين سوى الخلوات الدينية أملاً بانتقالهم للعاصمة وحصولهم على فرصه للتعليم.

---

[٣] دورين أجامبو، الختان كابوس يهدد تعليم الفتيات الصوماليات، الفنار للإعلام، ٢ مارس ٢٠١٨، https://cutt.us/fTqWy ، تاريخ الزيارة ١٩ يناير ٢٠٢١.

[٤] الجدير بالذكر أن في مقديشو أسست إحدى السيدات المركز الصومالي لتأهيل المرأة الذي يعني بقضايا المرأة منذ العام ٢٠١١ وتتخرج سنوياً العديد من النساء من المركز بعد أن يتعلمن مهنة الخياطة بعد دورة لمدة أربعة أشهر كاملة. وهناك مراكز أخرى لتعليم الكتابة والقراءة للغة الصومالية والعربية والإنجليزية والرياضيات وحفظ القرآن وتقديم دورات في فنون الطبخ والخياطة والتطريز لمساعدة السيدات الفقيرات على تعلم مهن تكون مصدر رزق لهن.
مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
أنيس العرقوبي، محنة أطفال الصومال مأساة مركبة، نون بوست، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠، https://www.noonpost.com/content/38555 ، تاريخ الزيارة ١٩ يناير ٢٠٢١.

وقد ذكرت منظمة اليونيسيف أن أكثر من ثلاثة ملايين طفل في الصومال غير ملتحقين بالمدارس، وأن الفقر والمخاوف الأمنية ونقص المعلمين من العوامل التي تمنع الآباء من تسجيل أطفالهم في المدارس المحدودة العدد أصلاً، فالتعليم في الصومال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تعرقل تطوره ويصعب تجاوزها إلا بتوافر الجهد المحلي، وكذلك الشركاء الدوليين الداعمين لعملية الإعمار والمنظمات الأممية العاملة في المجال الإنساني والتنموي.

وبالأرقام يمثل الصومال أدنى معدلات التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي في العالم، حيث ١٨٪ فقط من الأطفال في الأسر الريفية يستطيعون الذهاب من أجل التعليم في المدارس بسبب معدلات الفقر المرتفعة للغاية والتي تجعل من الصعب على الآباء تحمل الرسوم المدرسية حتى بعد إعلان الصومال مجانية التعليم الابتدائي في عام ٢٠١١، وعلى الرغم من أن ٧٠٪ على الأقل من سكان الصومال دون سن الثلاثين فإن بطالة الشباب من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث تبلغ ٦٧٪ وهي مؤشر أساسي على تراجع الحق في التعليم.[٥]

ثانياً: تأثير التدخلات الخارجية على الحق في التعليم في الصومال

تزايدت التدخلات الخارجية من دول أفريقية وغير أفريقية في الشأن الداخلي في الصومال، لأسباب ترجع لما شهدته من عدد كبير من الأزمات وكان ذلك بحجة التغلب على تلك الأزمات. وتختلف التحالفات الخارجية للصومال وفقاً للقيادة التي تصل فيها إلى سدة الحكم. ومن أبرز تلك التدخلات الحالية من دولتي تركيا وقطر.

تحرص تركيا من خلال توظيف القوة الناعمة التي تستخدمها في أفريقيا بشكل عام على التدخل في الشأن الصومالي بشكل خاص[٦]. ففي مجال التعليم وافق مجلس النواب الصومالي على اتفاقية التعاون المشترك بين الصومال وتركيا في مجال التعليم، وقد حظيت الاتفاقية بموافقة جميع النواب الذين حضروا الجلسة والبالغ عددهم ١٥٠ نائباً، وكان أمين عام "حزب العهد" المعارض قد كشف أن خطة التغلغل التركي داخل الصومال ركزت على قطاع التعليم وكانت تقضي أولاً باستئصال التواجد المصري في الصومال وبعدها إحلال التواجد التركي، وبدأت المؤسسات التابعة للأتراك، بإدارة مدرسة ثانوية كانت تابعة للأزهر الشريف، وكان الطلبة الصوماليون يدرسون فيها مناهج الأزهر على يد أساتذة مصريين من البعثة الأزهرية وتحولت إلى مدرسة تركية يديرها أتراك ويعلّمون الطلاب

[٥] مرجع سابق رقم ٩.
[٦] آية حسين محمود، الدور التركي في الصومال منذ عام ٢٠٠٢، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، http://www.acrseg.org/41726، تاريخ الزيارة ٢٠٢١.

اللغة التركية، بالإضافة إلى مدرسة أخرى كان يديرها مصريين وفجأة أعلنت وزارة التعليم الصومالية إلغاء رخصتها وتحويلها إلى معهد لتدريب الفتيات بإدارة تركية[٧].

هذا الأمر جدير بالملاحظة والتتبع والرصد الدقيق، إذ أن تحول الحق في التعليم إلى مساحة للمكايدات السياسية سوف يضر بشكل أو بآخر على هذا الحق الذي يعاني أصلا لأسباب أخرى. وتتخوف مؤسسة ماعت من أن تلك التصرفات ستزيد من معاناة المدارس والمعاهد الصومالية التي تكافح من أجل البقاء والثبات في وجه كافة العراقيل.

ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه ملف التعليم في الصومال:

يمكن القول أن العجلة التعليمية في الصومال تتأثر بالعديد من العراقيل، غير أن أبرز تلك العراقيل، ما يلي:

أ. الإرهاب المعرقل الأول:

تعتبر دولة الصومال من أكثر دول القارة السمراء التي ينتشر فيها الارهاب بسبب تواجد أخطر ثلاث تنظيمات ارهابية فيها هم حركة الشباب الصومالية وتنظيم القاعدة وداعش. ولهذا السبب تتعرض للعديد من الهجمات والتفجيرات الارهابية وتهدد كذلك استقرار جيرانها، وأصبحت الأوضاع الأمنية والسياسية تتجه إلي مزيد من التراجع في المستقبل وذلك بسبب تضائل احتمالات القدرة علي إيقاف حركة الشباب المجاهدين نظراً لكونها تتوسع في كل مرة.[٨] وهو ما يهدد أي نهوض للعملية التعلمية وبين غياب الأمن الذي يخشى بسببه أولياء الأمور على أطفالهم وبين الاستقطاب الممنهج للأطفال للانضمام إلى الجماعات الإرهابية جراء انتشار الفقر وعدم الأمن، فقد باتت العملية التعلمية في الصومال اليوم مقيدة تماما بسبب انتشار الإرهاب.

ولا شك أن الانسحاب التدريجي لقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بحلول عام ٢٠٢١ يمثل تحديًّا كبيرًا وشاقًا على الحكومة الصوماليّة، كما أنه يقلق بشدة بعض البلدان خوفًا من استغلال حركة الشباب لذلك الانسحاب وتصعيد تهديداتها وعملياتها الإرهابية ليس فقط على المناطق الصومالية التي تعاني من ويلاتها بل على دول الجوار أيضًا، خاصة مع عدم جاهزية الدولة الصومالية وجهازها الأمني للقيام منفردًا بكافة المهام الأمنية، وتمثل الصومال أدنى معدلات في التحاق للأطفال بالتعليم الابتدائي في العالم فـ ٣٠٪ فقط من الأطفال يلتحقون به. وعلى

[٧] هل يحكم أردوغان قبضته على قطاع التعليم في الصومال، حفريات، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠، https://cutt.us/8MysP ، تاريخ الزيارة ١٣ يناير ٢٠٢١.
[٨] رانيا نادي محمد حسين، الفساد السياسي وتأثيره على المؤسسات العامة في الصومال، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٦ ديسمبر ٢٠١٨، http://www.acrseg.org/41051 ، تاريخ الزيارة ٢٠ يناير ٢٠٢١.

الرغم من أن ٧٠٪ على الأقل من السكان دون سن الثلاثين، إلا أن بطالة الشباب في الصومال هي من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث تبلغ ٦٧٪ وهو ما يزيد من مدى قابلية الشباب للاتجاه نحو الجماعات الإرهابية، وهو ما يؤثر بدوره على التعليم بقطاعاته المختلفة.[٩]

ب. الفساد المستشري في مفاصل الدولة:

يعتبر الفساد السياسي أحد أهم القضايا التي تهدد أمن واستقرار وتنمية الصومال عامة، والتعليم بشكل خاص. ففي عام ٢٠٢٠ صنفت الصومال ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم وفق مؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية.[١٠]

وقد تضرر ملف التعليم في الصومال جراء الفساد فمن أحد أهم الأمثلة عندما قام رئيس لجنة الشئون الاجتماعية في البرلمان الصومالي بإدانة وزير التعليم وذلك بسبب بيع مدرسة ابتدائية مقرها في العاصمة مقديشو إلى أحد أصدقاء الوزير وبرغم من ذلك رفض معظم أعضاء البرلمان توجيه أية أسئلة للوزير[١١]، مما يشير إلى مدى تجذر الفساد في البلاد حتى إن المباني التعلمية لم تسلم منه.

ج. نقص التمويل الموجه للتعليم:

تشير التحليلات إلى أن الميزانية في الصومال تتضاعف عاماً بعد الأخر حيث كانت ميزانية عام ٢٠١٩ تقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار أما في العام ٢٠٢١ فقد صادق البرلمان على موازنة تقدر بقيمة ٦٧١.٨ مليون دولار، ألا أن معظم هذه الأموال تخصص للمؤسسات الإدارية التابعة للحكومة وتسديد مستحقات موظفي القطاعات الرسمية، إلى جانب المؤسسة العسكرية الشرطة والجيش والمخابرات، والجزء الأقل يوجه نحو القطاع العام لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع الصومالي وهو القطاع الذي يضم التعليم والصحة.[١٢]

ويصعب على بلد مثل الصومال يعاني من عدم الاستقرار تخصيص جزء كبير من موازنته نحو القطاعات الخدمية الأساسية فالتعليم حتى ينهض ويتطور بشكل ملموس يجب أن تكون هناك مؤسسات مستقرة ومستقلة للدولة؛ مستقلة

---

[٩] الصومال وأزمات لا تنتهي، مرصد الأزهر، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٠، https://cutt.us/wvzJj ، تاريخ الزيارة ٢٠ يناير ٢٠٢١.
[١٠] مؤشر الفساد في العالم ترتيب الدول العربية، الحرة، ٢٣ يناير ٢٠٢٠ ، https://cutt.us/HFDzs ، تاريخ الزيارة ٢٠ يناير ٢٠٢١.
[١١] قضية فساد تهز وزارة التربية والتعليم في الصومال، إرم نيوز، ٢ يونيو ٢٠١٨، https://www.eremnews.com/news/arab-world/1356745 ، تاريخ الزيارة ٢٠ يناير ٢٠٢١.
[١٢] الصومال تقر أضخم موازنه في تاريخها، اتحاد الغرف العربية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠، https://cutt.us/PJG0M ، تاريخ الزيارة ٢٠ يناير ٢٠٢١.

من حيث التمويل وصناعة القرار فيما يخص مخرجات العملية التعلمية في البلاد، لكن ما يحدث في الصومال هو أن التمويل قد يتسبب في تغيير المناهج التعلمية بشكل كامل بحسب مصدر تدفق رؤوس الأموال والاتفاقيات السياسية من الجهات المانحة.

كما ساهمت الأزمة العالمية لكوفيد ١٩ بالتأثير على الجانب التمويلي في الصومال، حيث أن الأمم المتحدة عملت مع الحكومة الصومالية لتوجيه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أنشطتها لإعطاء الأولوية لكوفيد١٩، وانخفضت الإيرادات والتحويلات المالية من الصوماليين في الخارج مما فاقم من الصعوبات المعيشية في البلاد وأثر بالسلب على قطاع التعليم المتضرر أصلا.[١٣]

د. عدم الاستقرار السياسي في الداخل الصومالي:

نتيجة لعدم الاستقرار في الصومال وتردي الأوضاع السياسة، فقد ساءت حالة التعليم في البلاد وانتشر التسرب من التعليم نتيجة لسوء الأوضاع المعيشية تباعاً لسوء الأوضاع السياسية، حيث ترك الصراع أثره على العملية التعليمية في الصومال، بينما كان هناك تقدم ملحوظ في التعليم في أرض الصومال نتيجة للاستقرار النسبي في المنطقة إلا أنه هناك بعض المأخذ في تطوير العملية التعليمية وخاصة في التعليم العالي حيث هناك من يرى أن التعليم في أرض الصومال يعاني من عدم الكفاءة والإهمال غير المبرر خاصة وأن المساعدات الخارجية التي تتلقاها البلاد بالإضافة إلى المخصصات السنوية من الميزانية للتعليم قد بلغت ما يقارب ١٤ مليون دولار أمريكي في غضون عامين، وذلك حيث منحت الشراكة العالمية للتعليم في عام ٢٠١٨ أرض الصومال منحة بقيمة ٧.٦٨ مليون دولار وذلك لتعزيز جودة التعليم وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء البلاد وأيضاً إعادة تأهيل المباني المدرسية[١٤]. وفي العام ٢٠١٩ قدمت اليونيسف بالتعاون مع مؤسسة "التعليم لا يمكن أن ينتظر" ٦.٧ مليون دولار وذلك لزيادة فرص الوصول للتعليم في أرض الصومال.[١٥] ورغم كل ذلك فإدارة منظومة التعليم نفسه متوترة بسبب التداخلات السياسية بشكل أو بآخر.

---

[١٣] الصومال كوفيد١٩ فاقم التحديات التي تمر بها البلاد ومن بينها الجراد والفيضانات، أخبار الأمم المتحدة، ٢١ مايو ٢٠٢٠، https://news.un.org/ar/story/2020/05/1055342 ، تاريخ الدخول ٢٠ يناير ٢٠٢١.

[١٤] أحمد ج ياسين، سياسة التعليم في صوماليلاند لا تلبي احتياجات البلد، Somaliland Intellectuals Institute، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠، https://cutt.us/i61df ، تاريخ الزيارة ١٣ يناير ٢٠٢١.

[15] Somaliland, Education Cannot Wait and UNICEF launch multi-year program to provide education to more than 54,000 children affected by crises, UNICEF Online site, 13 July 2019, https://cutt.us/K5mQP , last read 13 Jan 2021.

الخاتمة والتوصيات.

تأثر التعليم بالأوضاع السياسية في الصومال بشكل واضح ومباشر حيث فشل الحكومة أدى لانهيار كافة المرافق التنموية في البلاد من التعليم. بل وبات التعليم يتشكل وفقاً لأهواء وميول من هم في سدة الحكم فتارة يتأثر بالميول الدينية ومرة أخرى يتأثر بالعلاقات الخارجية للبلاد. كذلك كان انقسام الأراضي الصومالية لأسباب عديدة منها الإرث الاستعماري البريطاني وأيضاً فشل الدولة بشكل مطلق حيث الجزء التابع للاستعمار البريطاني قديماً يختلف ثقافياً عن الجزء الأخر مثل حالة اليمن الشمالي والجنوبي حيث الفروق التعليمية والثقافية في الدولة الواحدة، كل ماسبق من عوامل أدت إلى فروق في مسيرة التعليم زمنيا بحسب المتغيرات السياسية وجغرافياً بحسب تركات الاستعمار.

ولأن التعليم هم أحد أهم الركائز لقيام الدولة بشكل سليم وناجح حيث المجتمع الواعي والمتعلم يكون أقل عرضة للتلاعب خارجياً، بل ويكون مجتمع قادر على التكافل والنهوض ببلاده، لذا على حكومة دولة الصومال التركيز على أهمية التعليم بشكل حقيقي لإنشاء جيل قادر على حماية الدولة والنهوض بها وتجنيبها كافة الصراعات التي أدت بالصومال لتكون على رأس قائمة الدول الفاشلة والتي تشتهر بنشاط الجماعات الإرهابية فيها وذلك من خلال:

١. مواجهة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية الخاصة بالتعليم، وتحييد المنظومة التعليمية بعيدا عن أي موائمات سياسية.
٢. الحرص على إيجاد مؤسسات تعليمية تساهم في تطوير التعليم العالم والعالي بما يحتاجه المجتمع الصومالي ويوفر الكفاءات لسوق العمل لتحسين الأوضاع المعيشية.
٣. الحرص على تقليل التسرب من العملية التعليمة كخطوة أولى لمواجهة انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية في البلاد.
٤. إيجاد مراكز شبابية وأندية ترفع الوعي في المجتمع ومعاهد تعلم الحرف المختلفة.
٥. الحرص على تواجد المرأة في المجال التعليمي والتدريبي والمهني، وذلك لما يشكله رفع مستوى الوعي لدى الإناث من المساهمة بشكل كبير في تحقيق الهدف الأساسي من العملية التعليمية.
٦. الحرص على استقلال المؤسسات التعليمية وعدم تغيير سياساتها وفقاً لأهواء القيادة الحاكمة في كل فترة.
٧. محاربة الفساد المتفشي في كافة مرافق الدولة لإتاحة الفرص للعملية التعلمية بالنهوض في الصومال.